

ما هو الضمان ؟

ـ هو الاعتنى بالحقوق بستودة ١٥ مايو ١٠٠

الجواب هو في مزيد من المعارض الديمقراطية للمستولى في كل المؤسسات الدستورية . وآخر ما يمكن ان نصرى له مباري نوره ما يرى هو في استعمار حكم سعادة القانون ، لتحمى الفسادون . يهدف لتحقيق اطماع سياسية ، او القيام بضرر يدعوى الحرية . والمارسة المطلقة ، لا تعنى البدا على الحرية . ولا احد ينادي بالحرية المطلقة ، التي لا تحترم حريات وحقوق الآخرين . والممارسة المطلقة هي الممارسة الشجاعة التي تحصل المطلقة ، وتعرف حقوقها . لا تراجع امام شئ الا سعادة القانون .

وستودة ١٥ مايو نعني .. العمل في النهار . في اللسوة الواقف . ليس هناك شيء يتحقق منه ، لكن يجري في القلزم ، او دراء غير العادي . وعندما يشعر كل مواطن في كل موقع ، ان عمله معرض للشك والتأنيث ، فإنه لا ثقت سوف يخدم من العمل في المتروك ، وسوف يذكر مرات قليل العمل . لأن حق الرد والانتقامة متلقي الجميع . ومن هنا يجيء الشعب كله لعار الديمقراطية ، واولها عدم اناقة الفرقعة الجموعة من الناس ان تستسلم ، او يغرس ارهابا فكريها ، او تلقيت سمعة الشرفاء . ومن هنا ايضا تتحقق الوازنة الديمقراطية السليمة بين مختلف المؤسسات الدستورية . فالحكومة لها حق القرار التشريعي . ومجلس الشعب له حق الرقابة والشريع . والمسحاقات لها حق اللئد . ولكن هذه الحقوق تقابلها مسؤوليات . وهذه المسؤوليات من حق كل مؤسسة دستورية . ومن حق كل مواطن - ان ينافسها ، بكل الحرية .

ولقد اوضحت الاحداث ، اصرار القيادة السياسية ، على الالتزام بمباديء نوره ١٥ مايو . ولقد ظهرت ، وافت ظاهرات ، واصدارات ، وجريدة ، ووضع انه قد اختفى ورائها اصحاب ونتاليهم . ولنجاور بعضها البعض ، داسفر عن وجيه الحقيق ، او اكتفت وجهه الحديدي . ومع ذلك ، كان القبادة ، لم تراجع لحظة واحدة ، من التمسك بسيادة حكم القانون ، وهذا هو الاختبار الحقيقي الذي طعن العجماني . الى ان تصبح ١٥ مايو ، يعني هي نوره حلقة ملزمة وبعدها .

ولكن مع هل يجب ان يبقى الشبان في الوراء السادات ؟

ـ لن يبقى السادات لنا ابدا العمر ، ولتلن الاجيل . بل ان الرجل جاد التفكير في عدم تجديد ترشيحه لريادة الجمهورية . اعلم ان يكون قد وفع كل الانس السليمة ، فهو وازعها دولة المؤسسات وسيادة القانون . وبذلك يكون قد ادى الامانة على اكمل وجه . بعد ان حلق اتصار الكومند الثالث .

ولست من المؤمنين على الاطلاق ، بعدم تجديد ترشح السادات . والتي وافق كل الثقة ، ان سلطة العجماني ستتجدد على العدول من هذا القرار . ولكن يبقى علينا جميعا ، مسؤولية تأكيد وعميق الديمقراطية . واندون السادات معا ، باذن الله ، في فترة رئاسة اخرى .

ـ وهذه المسئولية ان تتحقق الا بعزيز من الممارسة والديمقراطية والتجربة التزيمية في كل المؤسسات . ويقابل هنا ثقة ونوره . ونصب جسور ، لكل من يحاول الغبت بديمقراطية الشعب . تحت ستار سعاده القانون .